برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٦ - ٢٠٠١/٥/١٨

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٤ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الاستراتيجية القطرية لهندوراس

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2001/4/6
2 May 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

كبير موظفي الاتصال لإقليم أمريكا اللاتينية والبحر والكاريبي (OLC): Ms. G. Segura رقم الهاتف: 066513-2207

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

هندوراس من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ففي عام ١٩٩٨ كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو ٧٤٠ دولارا[١] بما يجعلها تحتل المركز الثالث بين أقل البلدان دخلا في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بل إن هذا المبلغ انخفض من ٧٩٦ دولارا في ١٩٩٠. كما أنها من بين بلدان هذا الإقليم الأسوأ توزيعا للدخل، حيث يحصل ٣٠ في المائة من أشد السكان فقرا على ٤,٥ في المائة فقط من الناتج القومي الإجمالي[٢]. بل إن نصف السكان يعانون من الفقر المدقع. وفي عام ٢٠٠٠، كان الأجر اليومي في القطاع الريفي يكفي لشراء ٧٠ في المائة فقط من الحد الأدنى من تشكيلة الأغذية. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن ٥٠ في المائة تقريبا من جميع الأطفال الذين تم توقيع الكشف عليهم في عام ١٩٩٧، كانوا يعانون من سوء التغذية بدرجة متوسطة أو حادة. وفي عام ٢٠٠٠، كان متوسط المستهلك من السعرات الحرارية يقدر بنسبة ٨٥ في المائة فقط من الحد الأدنى الموصى به. وكان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في عام ١٩٩٦، هو ٥٣ طفلا بين كل ألف طفل، بينما كان معدل الوفيات أثناء الولادة في عام ١٩٩٨ مرتفعا للغاية، حيث بلغ ١٨٢ طفلا بين كل ألف من المواليد الأحياء. وكان الرقم الدليلي للتنمية البشرية الذي أعطاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهندوراس في عام ١٩٩٨ هو ٦٥٣، لتحتل بذلك المرتبة رقم ١١٣ بين ١٧٢ بلدا، أما الرقم الدليلي لتنمية المرأة في عام ١٩٩٨، فكان ٦٤٤، لتحتل به المرتبة رقم ٩٤ بين دول العالم.

وقد أضر الدمار الذي خلفه الإعصار ميتش وراءه في عام ١٩٩٨ بالبنية الأساسية الاجتماعية لهندوراس واقتصادها الوطني والمحلي، ليزداد الناس جوعا وفقرا رغم أنهم كانوا بالفعل من بين أشد الناس معاناة من انعدام الأمن الغذائي. فتعرض هندوراس باستمرار للفيضانات، والانهيارات الأرضية، وحرائق الغابات، والجفاف، يعني أن جزءا كبيرا من سكانها يعيش بالفعل على حافة الكوارث الطبيعية. فانخفاض الدخل، وسوء توزيع الثروة، وعلى الأخص في المناطق الريفية، عاملان حاسمان في الفقر الحاد والمزمن الذي لم يطرأ عليه أي تغيير في السنوات العشر الأخيرة. والآثار المباشرة لهذا الفقر على انعدام الأمن الغذائي واضحة تماما في الارتفاع المخيف في مستويات سوء التغذية على نطاق واسع في مختلف أنحاء هندوراس. ورغم أن بعض عناصر التعليم والصحة، وهي عناصر لا غنى عنها للتنمية، قد تحسنت، فإن الكوارث الطبيعية والاقتصادية الكبيرة تهدد بالقضاء حتى على هذه التطورات الإيجابية الضعيفة.

وسوف يأخذ **البرنامج** في اعتباره الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة للحد من الفقر، والتقدير الموحد للقطر، وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وبرنامج تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، وأهم نقاط سياسة المعونة الغذائية والتنمية، وهو يركز أنشطته أساسا على ٩٦ بلدية في ست محافظات تتسم بارتفاع مستويات سوء التغذية وانخفاض الرقم الدليلي للتنمية البشرية. وتقع أغلب هذه البلديات في

(١) انخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، طبقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٨، على أساس نصيب الفرد، من ٧٩٦ دولارا في عام ١٩٩٠، إلى ٧٥٨ دولارا في عام ١٩٩٧، ثم انخفض مرة أخرى إلى نحو ٧٤٠ دولارا في ١٩٩٨، نتيجة الخسائر التي سببها الإعصار ميتش. أما أرقام البنك الدولي فتشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي كان ٧٤٠ دولارا في ١٩٩٧.

(٢) وحدة التحليل الفني، ١٩٩٩.

المناطق الغربية والوسطى والجنوبية من هندوراس، وكلها مناطق تتسم بكثرة التلال الموجودة في أراضيها وانخفاض خصوبة التربة، وانتشار الزراعة المعيشية (الخريطة الثانية في الملحق).

وتنفيذا لقرار المجلس التنفيذي رقم ١٩٩٩/م ت-س/٢، فسوف يركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على خمسة أهداف. ويعالج مخطط الاستراتيجية القطرية هذا وهو مخطط من الجيل الثاني، الأهداف التالية للمعونة الغذائية والتنمية: (١) تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم التغذوية الخاصة وما يتعلق بها من احتياجات صحية؛ (٢) تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب؛ (٤) التخفيف من تأثير الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لتكرار حدوثها؛ (٥) تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي ، من التحول إلى سبل معيشة دائمة.

وسوف يشكل مخطط الاستراتيجية القطرية هذا الأساس في إعداد برنامج قطري يغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

مشروع القــرار

أجاز المجلس التنفيذي مخطط الاستراتيجية القطرية لهندوراس (WFP/EB.2/2001/4/6)، وفوض الأمانة في الشروع في صياغة برنامج قطري، يأخذ في الاعتبار ملاحظات **المجلس**.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على المستوى القطري

١- في نهاية عام ١٩٩٨، ألحق الإعصار ميتش أضرارا هائلة بهندوراس، وتسبب في وفاة ما يقرب من ٦ ٠٠٠ شخص، تاركا مليون ونصف مليون آخرين يعانون من أضراره. وفقدت البلاد جزءا كبيرا من البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، والمساكن، والأصول الإنتاجية، حيث جاوز مجموع الخسائر ثلاثة مليارات دولار حسب التقديرات، وانخفض الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة[٣]. والمعروف أن هندوراس معرضة دائما للكوارث، بحكم موقعها الجغرافي. وهناك أربعة أنواع من هذه الكوارث تعتبر من أشد الكوارث خطرا لأنها تحدث دمارا هائلا، وهي: الفيضانات، والانهيارات الأرضية، وحرائق الغابات، والجفاف. وتكبدت هندوراس أضرارا مماثلة لتلك الكوارث، بانهيار الأسعار العالمية لأهم اثنين من المنتجات الزراعية التي تصدرها إلى الخارج، وهما البن والموز، مما ألحق أضرارا بالغة بالبلاد.

⇦ *ظروف الأمن الغذائي على المستوى القطري*

٢- يعيش في هندوراس نحو ٦ ملايين نسمة طبقا لتقديرات عام ٢٠٠٠، ويتسم هؤلاء السكان بارتفاع نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة. وتعتبر هندوراس من بين الدول التي تحقق أكبر نسبة من الزيادة السكانية في دول أمريكا اللاتينية، حيث تصل هذه النسبة فيها إلى ٢,٨ في المائة. وطبقا لتقديرات الفقر التي أجرتها وحدة التحليل الفني[٤] في عام ١٩٩٩، فإن ٦٦ في المائة من السكان الفقراء، و٤٩ في المائة منهم يصنفون باعتبارهم شديدي الفقر، وعلى الأخص في المناطق الريفية.

٣- ويزيد الطلب على الأغذية بمعدلات تفوق الزيادة في الإنتاج الزراعي. ففي خلال المدة من ١٩٩٥ – ١٩٩٩، كان متوسط استهلاك الفرد يوميا من السعرات الحرارية أقل بكثير من الحد الأدنى الموصى به. ويصل العجز السنوي في الحبوب إلى ٢١٥ ٠٠٠ طن تقريبا. ويمكن إرجاع جزء كبير من هذا العجز إلى الانخفاض بشكل عام في إنتاج الأسرة من الحبوب الأساسية وإلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان خلال السنوات العشر الأخيرة. وفي عام ١٩٩٩، كان إنتاج الحبوب الأساسية نحو ٦٠٧ ٤٧٧ طنا، بينما كان الطلب ١ ١٠٧ ٧١٠ أطنان، أي بعجز قدره ٥٠٠ ٢٣٢ طنا. وكان العجز ملحوظا بصورة كبيرة بالنسبة لإنتاج الحبوب واستهلاكها في المحافظات الغربية والجنوبية.

٤- وخلال الفترة ١٩٩٠–١٩٩٩، تلقت هندوراس ما مجموعه ٨٩٦ ٦٩٠ طنا من المعونات الغذائية، قدم **البرنامج** منها ٢١٥ ٧١٠ أطنان، بما في ذلك ١١٧ ١٩٦ طنا للتنمية. وبلغ مجموع قيمة المساعدات التي قدمها **البرنامج** خلال تلك الفترة ١١٢,٨ مليون دولار، منها ٥٠ مليون دولار استخدمت لمشروعات التنمية. أما المساعدات الرسمية للتنمية فيما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧، فكانت ١ ٧٢٥,٦ مليون دولار، تمثل ٩,١ في المائة في المتوسط من الناتج القومي الإجمالي.

---

(٣) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ١٩٩٩.
(٤) وحدة التحليل الفني ١٩٩٩، باستخدام طرق التقدير المعيارية لخط الفقر والاحتياجات الأساسية غير المشبعة.

٥- كان متوسط الأجر اليومي في هندوراس في أغسطس/ آب ٢٠٠٠ هو ٥,٢ دولار، رغم أنه لم يتعد ٤,٥٤ دولار في المتوسط في المناطق الريفية. وحيث أن ثمن تشكيلة الأغذية اليومية الأساسية للأسرة في حدود ٦,٥٣ دولار فإن أي فرد من الأسر الريفية المتوسطة يعتمد على أجره اليومي، لا يستطيع أن يشتري سوى ٧٠ في المائة من تشكيلة الأغذية اللازمة له.

٦- ويتضح من البيانات الخاصة بسوء التغذية المستخلصة من عمليات المسح المنتظمة للطول مقابل العمر، التي أجريت على جميع تلاميذ الصف الأول تقريبا في عام ١٩٩٧، أن هناك تأخر في النمو على مستوى هندوراس بنسبة ٤١ في المائة، ترتفع إلى ٤٨ في المائة في المناطق الريفية. بل إن انتشار التقزم بصورة متوسطة أو حادة في بعض المناطق ارتفع إلى ٨٩ في المائة من جميع الأطفال. أما انتشار سوء التغذية الحاد على أساس نفس هذه القياسات، فقد قدر في عام ١٩٩٧ بنسبة ١٤ في المائة، مع وصوله في بعض البلديات إلى ٦٨ في المائة.

٧- وفي عام ١٩٩٨، كانت معدلات الوفيات بين الأطفال الرضع تصل إلى ٣٩ طفلا بين كل ١ ٠٠٠ طفل من المواليد الأحياء[٥]. أما الوفيات في حالات الولادة (١٨٢ بين كل ١٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٨[٦]) فتظل مرتفعة للغاية وثابتة على حالها، خصوصا في المناطق الريفية.

٨- وبالنسبة للتعليم، فإن ٦٨,٧ من السكان البالغين متعلمون[٧] دون وجود فوارق كبيرة بين الذكور والإناث في هذا المجال. فالمعدلات الحالية لقيد الإناث في المدارس تعادل أو تفوق معدلات قيد الذكور. ومع ذلك، فإن متوسط سنوات التعليم على مستوى هندوراس لا يتعدى ٤,٦ سنة[٨]، ينخفض إلى أقل من ٣,٥ سنة في المناطق الريفية. ومعدل قيد الأطفال هو ٧٥ في المائة و٨٤ في المائة في المناطق الريفية والحضرية على التوالي. وتشير التقديرات إلى أن ١٣٠ ٠٠٠ طفل لا يذهبون إلى المدارس إطلاقا.

⇦ *حالة الأمن الغذائي في المحافظات*

٩- تنقسم هندوراس إلى ١٨ محافظة و٢٩٨ بلدية. وتقع أهم المناطق الزراعية في الوديان الموجودة بين الجبال، وتشمل محافظات أولانكوا والبارايزو في الشرق، ومحافظات يورو وكولون وأطلنتيد في الشمال. وتتأثر الأنشطة الزراعية في المناطق الغربية والشرقية والجنوبية، حيث تهطل الأمطار فيما بين شهري مايو/ أيار ونوفمبر/ تشرين الثاني، تأثرا كبيرا بطول فترة الجفاف في منتصف الموسم. والمناطق الشمالية أكثر تعرضا لفشل المحاصيل بسبب الأمطار والفيضانات الغزيرة، وتتسم بفترتين للمطر تسمحان بزراعة دورتين في السنة. أما الجفاف فهو أكثر انتشارا في الغرب والجنوب الغربي من البلاد.

١٠- وإذا كان أغلب الأراضي الزراعية يملكها عدد قليل من كبار المزارعين، فإن الغالبية الساحقة من السكان الريفيين يعيشون على الزراعة المعيشية في مزارع صغيرة تقل مساحتها عن ٣,٥ هكتار، توجد عادة في مناطق تتسم بعدم خصوبة تربتها وأراضيها الحدية. وتتسم هذه الأنشطة الزراعية المعيشية بانخفاض مستويات إنتاجيتها وتكنولوجيتها، وتحتاج في أغلب الأحيان إلى استكمالها بعمال مأجورين في مناطق زراعة البن في الشرق والغرب، والزراعات الموجهة نحو التصدير في الشمال والجنوب. ويحصل العمال المأجورين عادة على أجور هزيلة، ويعتمدون اعتمادا شديدا على الأسعار العالمية للبن والموز.

---

(٥) وحدة التحليل الفني ١٩٩٩.
(٦) وزارة الصحة.
(٧) DGEC، ٢٠٠٠ ووزارة التعليم ١٩٩٨.
(٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠.

السكان المستهدفون

⇦ *العملية التحليلية لتحديد السكان المستفيدين*

١١- تستخدم أغلب المنظمات الوطنية والقطرية الموجهة نحو التنمية في هندوراس البيانات الخاصة بسوء التغذية في برنامج مخصصات الأسر، وهي بيانات تم الحصول عليها من سبع عمليات مسح للتغذية أجريت في مختلف أنحاء هندوراس فيما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٧، بقياس الطول مقابل العمر لجميع أطفال الصف الأول (حيث التعليم إجباري). وقد قامت عملية المسح التي أجراها برنامج مخصصات الأسر في عام ١٩٩٧ بتقييم حالة ١١١ ٢٣٤ طفلا، أي ٩٤,٢ في المائة من جميع أطفال الصف الأول، الذين يعيش منهم ٦٣ في المائة في مناطق ريفية. وكانت نسبة التقزم في المناطق الريفية في ذلك العام ٤٧,٦ في المائة، بعد أن كانت ٤٠,٨ في المائة في عام ١٩٩١. وفي المناطق الحضرية كانت النسبة في عام ١٩٩٧، ٢٨,٥ في المائة، بعد أن كانت ٢٤,٤ في المائة في عام ١٩٩١. ويبين ذلك، المستويات غير المقبولة والمتدهورة للأمن الغذائي، واستمرار احتمالات التعرض لانعدام الأمن الغذائي بشكل كبير.

١٢- وبدأ **البرنامج** أول خطوة لتحديد المستفيدين على المستوى الجغرافي في هندوراس بفحص البيانات التي تبين أعلى مستويات سوء التغذية في البلديات والمحافظات في ست محافظات من المناطق الغربية والجنوبية الغربية. وهي المحافظات التي تعتبرها السلطات الوطنية عادة أكثر المحافظات فقرا وانعداما للأمن الغذائي (وعلى الأخص ضعف فرص الحصول على الأغذية)، كما تتسم بانخفاض واضح في مستويات الدخل، "والتنمية البشرية"، والانتظام في التعليم، والصحة، والإنتاجية الزراعية، والري، والنشاط التجاري، والطرق الفرعية.

١٣- وقد قسمت وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها جميع البلديات إلى ثلاث مجموعات بالنسبة لسوء التغذية: "حاد"، "مرتفع"، "منخفض[٩]"، وذلك طبقا للبيانات المستخلصة من مسوحات برنامج مخصصات الأسر. وثم جمعت البيانات على مستوى البلديات بشأن إنتاج الأغذية، والأصول الإنتاجية، والتعليم، والصحة، والدخل العام، والتنمية البشرية، وأخذت متوسطاتها لكل مجموعة من المجموعات الثلاث من البلديات. وتبين نتائج التحليلات أن هناك علاقة بين مستويات سوء التغذية في كل مجموعة، وبين العوامل التي يعرف عنها ارتباطها عادة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

١٤- وبمقارنة البلديات التي يتسم فيها سوء التغذية بالانخفاض أو الارتفاع، فإن تلك التي يتسم فيها سوء التغذية بالحدة تتسم بما يلي: (١) ارتفاع نصيب الفرد من السعرات الحرارية من الحبوب الأساسية؛ (٢) انخفاض الدخل بمعادل القوة الشرائية/ الناتج القومي الإجمالي؛ (٣) ارتفاع مستويات الأمية بين الذكور والإناث؛ (٤) انخفاض الرقم الدليلي للتنمية البشرية؛ (٥) انخفاض نصيب الفرد من مساحة الأراضي المزروعة، وانخفاض متوسط مساحة المزرعة بشكل عام.

⇦ *المناطق الجغرافية المقصودة:*

١٥- يوحي تحليل البيانات المتاحة بأن ٩٦ بلدية من التي يعاني سكانها من سوء التغذية الحاد تبين التفاعل بين مشكلات استهلاك الأغذية والفقر، وهو ما يتيح الشروط اللازمة لتعزيز التنمية. وسوف تكون الأولوية في الاختيار لـ ٧٩ بلدية في المناطق المتجاورة نسبيا من الغرب، تضم المحافظات التي ينتشر فيها سوء التغذية (محافظات

(٩) استخدمت المعايير التي وضعها برنامج مخصصات الأسر لتحديد المحافظات التي تعاني من سوء التغذية "الحاد/ المرتفع جدا"، أي أن يكون متوسط من يعانون من درجة تقزم تتراوح بين المتوسطة والحادة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ يزيد على ٥٢ في المائة من السكان، أما سوء التغذية "المرتفع" فيعادل انتشار ذلك بنسبة تتراوح بين ٣٧ في المائة – ٥٢ في المائة، أما سوء التغذية "المنخفض" فيعادل انتشار هذه الظاهرة بنسبة تقل عن ٣٧ في المائة.

إنتيبوكا، وليمبيرا، ولاباز، وكوبان، وسانتا باربرا، وأوكو تيبيك). وتضم هذه المحافظات ٢٤٦ ٧٥٨ شخصا، أي ١٣,٥ في المائة من مجموع سكان هندوراس، وهي بلا شك المناطق التي يعيش فيها السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والفقر الشديدين في البلد، جنبا إلى جنب مع البلديات التي ينخفض فيها الرقم الدليلي للتنمية البشرية والمناطق التي تعيش فيها الأقليات العرقية.

⇦ *المجموعات والأسر المعرضة للخطر في هذه المناطق الجغرافية المقصودة*

١٦- وفرت عمليات مسح الأسر التي قامت بها منظمة كير في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ في محافظات إنتيبوكا وليمبيرا ولاباز معلومات تفصيلية عن أهم خصائص الأسر بين هؤلاء السكان المعرضين للخطر الشديد. فهناك ٩٦ في المائة تقريبا من الأسر التي تعيش في هذه المناطق تشتغل أساسا بالزراعة[١٠]، ونحو ١٥ في المائة منها ترأسها نساء. وتعيش هذه الأسر على زراعة واستهلاك الذرة والفاصوليا أساسا، في تربة ضعيفة ودون استخدام أي أسمدة أو تجهيز الأراضي. والري هناك شحيح تماما، ويمثل تآكل التربة مشكلة خطيرة. وبالنسبة لـ ٨١ في المائة من الأسر التي يرأسها ذكور، و٨٥ في المائة من الأسر التي ترأسها إناث، يقل متوسط مساحة المزرعة عن ٣,٥ هكتار.

١٧- ويتوقف دخل الأسرة على الطقس وعلى الطلب على العمال المأجورين. ففي السنوات التي يكون فيها الطقس جيدا، قد تصل قيمة الإنتاج الزراعي إلى ٦٠ في المائة من احتياجات الأسرة، بينما في السنوات ذات الطقس السيئ قد لا تغطي هذه القيمة أكثر من ٣٠ في المائة من احتياجات الأسرة. وتمثل أجور العمل ما يتراوح بين ٢٠ – ٥٠ في المائة من احتياجات الأسرة، ولكنها تتوقف بشكل خاص على الأسعار العالمية للبن وعلى الطلب على العمالة في مزارع البن الشاسعة. ومن بين مصادر الدخل الأخرى، الأنشطة الاقتصادية الأخرى (١١ – ١٦ في المائة) والمعونة الغذائية (٢ – ١٠ في المائة). ولا يكفي هذا الدخل لتغطية تكاليف الحد الأدنى من تشكيلة الأغذية بالنسبة لنحو ٧٧ في المائة من جميع الأسر. وتتضرر الأسر التي ترأسها نساء بشكل خاص، حيث أنها لا تحصل إلا على ٦٨ في المائة من الدخل الذي تحصل عليه الأسر التي يرأسها رجال، كما تنتشر الأمية بين النساء اللوات يرأسن أسرهن بأكثر مما تنتشر بين الرجال من أرباب الأسر.

١٨- وبناء على المعلومات السابقة، فمن الواضح أيضا أن بعض الأسر من صغار المزارعين في هذه البلديات الفقيرة، أكثر تعرضا من غيرها لانعدام الأمن الغذائي، وبالتالي ينبغي توجيه المساعدات لها على أساس خصائصها المميزة. ومثل هذه الأسر قد تتميز بصفة أو أكثر مما يلي: أن تكون من بين الأسر التي ترأسها النساء، وأن تعتمد على فرد واحد بالغ قادر على ممارسة النشاط الاقتصادي، وأن تعول عددا كبيرا من الأطفال (نسبة الأطفال إلى البالغين)، وأن يكون من بين أفرادها عدد من المسنين ومن الحوامل والمرضعات.

الأولويات والسياسات الحكومية التي تتصدى للفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات العامة

١٩- بعد أن ضرب الإعصار ميتش هندوراس، وافقت الحكومة على سياسة شاملة للإصلاح في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، كما لعب التعاون الدولي دورا نشطا في المساهمة في هذه الجهود بدعمه للسياسات والاستراتيجيات

(١٠) منظمة "كير"، ١٩٩٩.

المشتركة، بدلا من المشروعات القصيرة المنفصلة التي لا تحدث سوى تأثيرا ضئيلا. وتم إعداد خطة شاملة لإعادة التعمير والتحول في البلاد ركزت على الأولويات التالية: (أ) الإدارة واتباع الديمقراطية؛ (ب) إشراك الجماهير والعدل؛ (ج) الحد من الفقر؛ (د) محاربة الفساد؛ (هـ) حقوق الإنسان؛ (و) التحكم في الاقتصاد العام واتباع سياسة التقشف؛ (ز) النمو الاقتصادي؛ (ح) تخفيض الدين الخارجي؛ (ط) تنفيذ استراتيجية جديدة لتخفيف حدة الكوارث.

٢٠- وأصبحت استراتيجية الحد من الفقر والأولويات الأخرى في خطة التعمير والتحول الشاملة تطبق الآن كسياسات حكومية رسمية في بعض المجالات مثل الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، حيث تشمل الأنشطة ذات الأولوية: (أ) تخفيض الدين الخارجي بحيث يمكن ضخ المزيد من الموارد الداخلية في البرامج الاجتماعية؛ (ب) اتباع استراتيجية للحد من الفقر؛ (ج) تطبيق المساواة بين الجنسين؛ (د) تنفيذ برنامج وطني للتنمية الريفية.

٢١- وقد أسفر التحول في سياسات الحكومة للإصلاح الزراعي نحو تحسين المساواة بين الجنسين من خلال آليات حيازة الأراضي، عن زيادة فرص حصول المرأة على الأراضي. فقد بلغت نسبة النساء اللوات يمارسن الزراعة ٩,١٥ في المائة[١١] من مجموع المزارعين. كما تتخذ الحكومة الآن إجراءات لتشجيع مشاركة المرأة في مشروعات التنمية، وفي اتخاذ القرار، واكتساب قدرات من خلال التدريب.

سياسات الأمن الغذائي

٢٢- لا توجد حتى الآن سياسة محددة للحكومة في مجال التغذية والأمن الغذائي، وإنما تقتصر هذه على سياسات وبرامج للحد من التأثير الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي الأخيرة. وقد شكل "مجلس وزراء اجتماعي" من وزيري الصحة والتعليم لإسداء المشورة إلى رئيس الجمهورية بشأن صياغة السياسات وتنسيق الإجراءات في هذا المجال، وزادت مخصصات التعليم والصحة في ميزانية الحكومة بنسبة ٢ في المائة. وكان في مقدمة المستفيدين من ذلك برنامج مخصصات الأسر وصندوق هندوراس للاستثمارات الاجتماعية، وبعض البرامج الصغيرة للمساعدات الغذائية والدعم الموجه.

٢٣- ويوفر **برنامج مخصصات الأسر** دخلا إضافيا للمجموعات المعرضة للخطر، من خلال دعم المصروفات المدرسية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة. كما يجري تدريب الأمهات على إدارة المشروعات الفردية الصغيرة. وتقوم الحكومة، ومصرف التنمية في البلدان الأمريكية، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، وإحدى الجهات المانحة الثنائية، بتمويل البرنامج باستثمارات قدرها ١٣ مليون دولار سنويا. وبدأت المساعدات المالية للمجموعات المعرضة للخطر، وهي المساعدات التي أصبحت ممكنة بفضل قرض جديد من مصرف التنمية في البلدان الأمريكية (٤٥,٢ مليون دولار)، في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠، ومن المقرر أن يستمر لمدة ٥ سنوات.

٢٤- ويزيد **البرنامج الوطني للتنمية الريفية** من فرص حصول المجتمعات الريفية الفقيرة على الموارد والخدمات التي تدعم زيادة دخل الأسرة، مع إيلاء اهتمام خاص بتعزيز الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، وحماية وإدارة الموارد الطبيعية والخدمات الريفية. وتبلغ ميزانية هذا البرنامج ٣٠ مليون دولار، وقد وافق بالفعل على ١٢٠ مبادرة في المناطق الريفية المحرومة اقتصاديا.

٢٥- **الصحة والتغذية** – ويزيد برنامج الحكومة لتطبيق اللامركزية من مشاركة المجتمع المدني في الخدمات الصحية، وإعادة بناء البنية الأساسية الصحية في هندوراس.

---

(١١) الرقم الدليلي للتنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٨.

٢٦- ومن أجل زيادة توفير الذرة والأرز والذرة الرفيعة، قامت الحكومة – عن طريق مؤسسة التسويق الزراعي في هندوراس – بوضع **سياسة لأسعار الحبوب**، أهم أهدافها "تلافي الآثار السلبية على منتجي الحبوب ومستهلكيها في البلد، والتي قد تنجم عن التفاوت الشديد في الأسعار الدولية للحبوب الأساسية". وتشكل هذه السياسة حماية من انخفاض أسعار المنتجين المحليين بسبب رخص قمح الأعلاف المستورد وأسعاره المدعومة. ويأتي أكثر من نصف إنتاج الذرة المحلي من صغار المنتجين الذين يعيشون في مزارع تقل مساحتها عن ١٠ هكتارات، والذين قد يتعرض أمنهم الغذائي لأضرار بالغة بسبب الإسراف في عمليات الاستيراد.

٢٧- ولكي تكون الحكومة جاهزة بشكل أفضل لمواجهة الاحتياجات من الأغذية في حالات الطوارئ، فقد احتفظت **باحتياطي استراتيجي من الفاصوليا والذرة**، بحد أقصى نسبته ٣ في المائة من مجموع الاستهلاك الوطني (أي ٢٠ ٤٥٠ طنا تقريبا من الذرة ٢ ٠٤٥ طنا من الفاصوليا). كما أعدت اللجنة الدائمة للطوارئ **مشروعا وطنيا للتخفيف من حدة الكوارث**. وينطوي هذا المشروع على خطة للتدريب في البلديات على الوقاية من الطوارئ، ونظام للمعلومات عن إدارة المنح وتوزيعها، وعملية لتحديد المواقع التي يمكن تخزين احتياطي الأغذية فيها أثناء الفترات الحرجة.

سياسات المعونة الغذائية

٢٨- الأمن الغذائي هو أحد الأولويات الرئيسية في خطة الحكومة الشاملة لإعادة التعمير والنقل الداخلي لمساعدة المتضررين من الإعصار ميتش. وقد طلب **البرنامج** مساعدات غذائية من الحكومة للمساعدة في إصلاح المساكن، والأراضي المنتجة، والبنية الأساسية المحلية، والنهوض بالقدرات المحلية على ربط عمليات الإصلاح بأهداف التنمية في المدى البعيد.

٢٩- وقد وضعت الحكومة سياسات بشأن تحويل المعونة الغذائية إلى نقد، تقضي بضرورة أن تكون هذه العملية محكومة بالأسواق المحلية، وأن تراعي الموازنة الوطنية للأغذية. كما تقضي بأن توافق وزارة التعاون الخارجي، مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية على أن المعونة الغذائية لن تلحق ضررا بموازنة الأغذية في البلاد، على أساس تحليل سابق تجريه وزارة الصناعة والتجارة، بمساعدة فنية من برنامج الأغذية العالمي، والوكالة الأمريكية للتعاون الدولي، والاتحاد الأوروبي، والجهات المانحة الدولية المحتملة الأخرى.

٣٠- وأغلب المعونات الغذائية التي تأتي من الحكومة الأمريكية (بمقتضى الباب الثاني من القانون ٤٨٠) والاتحاد الأوروبي، موجهة أساسا إلى التحويل إلى نقد لمساعدة استراتيجيات الحكومة للحد من الفقر، وبالأخص مشروعات التنمية الريفية.

٣١- وقد أحرزت الحكومة تقدما في تطبيقها للالتزامات بشأن النساء التي أعلنتها في مؤتمر القمة للمرأة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٦، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، من أجل علاج انعدام الأمن الغذائي الذي تعاني منه النساء والفتيات. وقد أشار المعهد الوطني للمرأة إلى التقدم الذي أحرزته الحكومة في علاج المسائل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية فيما يتعلق بحق المرأة ومساواتها بالرجل.

تقدير أداء البرنامج حتى الآن

٣٢- بدأت مساعدات **البرنامج** إلى هندوراس في عام ١٩٦٤، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين مختلفتين: الأولى، من عام ١٩٦٤ إلى ١٩٩٧، وهي المرحلة التي ركزت أساسا على مساعدة المجموعات المعرضة للخطر، وعلى إنتاج الأغذية عن طريق أنشطة الزراعة المختلطة بالغابات، والثانية، من عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، والتي ركزت أساسا على مواجهة حالات الطوارئ، مثل: ظاهرة النينيو (عملية الطوارئ ٥٩٤٩) والإعصار ميتش (عملية الطوارئ ٦٠٧٩)، وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٨٩، المقرر أن تنتهي في منتصف عام ٢٠٠١.

فعالية تحديد المستفيدين (المعونة الغذائية)

٣٣- نفذت ستة مشروعات للتنمية منذ عام ١٩٩٠، بقيمة إجمالية قدرها ٥٠ مليون دولار. ويمكن تقسيم هذه المشروعات إلى فئتين رئيسيتين: (١) برامج الصحة والتغذية، مع التركيز على الأطفال والحوامل والمرضعات؛ (٢) تحسين إنتاج الأسرة من الأغذية وزيادة دخلها في المناطق الحدية، من خلال أنشطة الزراعة المختلطة بالغابات وإدارة تجمعات المياه. وقد استفاد من هذه المشروعات أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص، منهم أكثر من ٣٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في أشد المناطق فقرا في هندوراس.

٣٤- في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، ضرب إعصار النينيو أغلب أنحاء هندوراس، ليقضي بذلك على دورة محاصيل الحبوب والفاصوليا، ويعطي إنتاجا هزيلا لهذه المحاصيل الأساسية. وقام **البرنامج** – عن طريق عملية الطوارئ ٥٩٤٩، بمساعدة ١٥٠ ٤٤ شخصا تضرروا من الجفاف. ونفذت أنشطة لإحياء الأراضي المنتجة، بإعطاء الأسر مساعدات غذائية مباشرة عن طريق برنامج "الغذاء مقابل العمل".

٣٥- وكان لابد من زيادة قدرة **البرنامج** في هندوراس على وجه السرعة في أعقاب الإعصار ميتش. وقدم **البرنامج** ٢٨,٤ مليون دولار لمساعدة أكثر من مليون شخص بمقتضى عملية الطوارئ ٦٠٧٩، وتلقى ٢٣٥ ٣٢ طنا من المعونات الغذائية في أحرج الأوقات (الأشهر الثلاثة أو الأربعة الأولى). ومن خلال هذا التدخل السريع الذي اتسم بالكفاءة وجاء في وقته، أمكن تقديم الدعم لإحياء أكثر من ٩٠٠ ٦ هكتار من الأراضي الزراعية من أجل تنفيذ ما يقرب من ٠٠٠ ٧ مشروع للمجتمعات المحلية، وإصلاح (٩٤ في المائة) وإنشاء أكثر من ٧٣٥ ٧ كيلومترا من الطرق.

٣٦- وقد شارك في عملية الطوارئ ٦٠٧٩، ١٣٢ ١٨٢ ١ شخصا، منهم ٥٤ في المائة في برنامج الغذاء مقابل العمل، ٢٩ في المائة في توزيع المساعدات على المجموعات الضعيفة، و١٧,٩ في المائة في برامج التغذية المدرسية، وشكلت النساء نسبة ٣٥ في المائة من المستفيدين من برنامج الغذاء مقابل العمل وتوزيع المساعدات على المجموعات الضعيفة.

٣٧- خلال الفترة الواقعة بين شهر يوليو/ تموز ١٩٩٩ وديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٠، استفاد من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٨٩، ٩٧٧ ٦٣٣ شخصا، منهم ٤٩,٣ في المائة من النساء والفتيات.

فعالية تحديد المستفيدين: الإنجازات والاستدامة

٣٨- شجعت المعونة الغذائية الأسر المستفيدة على تطبيق معارف وأساليب جديدة، وحسنت من العادات الصحية، وصيانة التربة، والتغذية، ومساعدة المراكز الصحية، وإدارة الزراعة المختلطة بالغابات في المناطق الحدية.

٣٩- إن المعونة الغذائية حافز قوي لمشاركة المجتمعات المحلية والبلديات في أي نشاط. ومع ذلك، فإن الأمر بحاجة إلى آليات قوية لتشجيع مشاركة المرأة من أجل النهوض بمستويات مشاركتها في صنع القرار وزيادة مهاراتها. كما تم تشجيع العلاقات الوثيقة والقوية مع منظمات المجتمعات المحلية والتجمعات المحلية بحيث يمكن تحقيق إنجازات تحدث تأثيرا مستمرا.

٤٠- واستخدمت الموارد غير الغذائية – التي وزعت بطريقة منظمة – كعنصر مكمل لإنجازات **البرنامج** في أنشطة التنمية ولمساندة إصلاح البنية الأساسية المحلية. وبالنسبة للتدخلات في المستقبل، فلابد من تدبير المساعدات غير الغذائية بصورة رسمية في بداية كل مشروع.

٤١- لقد كان حجم الدمار الذي سببه الإعصار ميتش هائلا. وذكرت بعثة التقييم لعملية الطوارئ ٦٠٧٩ أن إنجازات **البرنامج** كانت واضحة تماما، لأنها استطاعت أن تحدد الاحتياجات من الأغذية بعد الإعصار مباشرة. وقد انتقلت قدرات **البرنامج** إلى الحكومة المتلقية، بمشاركة البلديات والمنظمات المدنية، الأمر الذي يشجع على زيادة تحمل المسؤوليات على المستوى المحلي، ويسهل الموارد التكميلية.

٤٢- وركزت مساعدات التنمية التي يقدمها **البرنامج** على مشروعين: أحدهما في مجال الزراعة المختلطة بالغابات، والآخر في مجال المساعدات الصحية والتغذوية إلى المجموعات الضعيفة. وحددت الحكومة و**البرنامج** ثلاث طرائق جديدة، هي: (١) زيادة المشاركة المباشرة **للبرنامج** لتعزيز القدرة على إدارة المشروعات؛ (٢) الالتزام بربط المساعدات إلى المجموعات الضعيفة بتنمية الطاقات الإنتاجية الموجودة في هذه المجموعات؛ (٣) الروابط المباشرة مع الجهات النظيرة المحلية لتوفر الموارد غير الغذائية اللازمة من أجل زيادة فعالية العمليات.

نقاط القوة والضعف في التنفيذ

٤٣- في منتصف عام ٢٠٠٠ كان هناك ما يقرب من ١٠٧ ٠٠٠ شخص قد استفادوا من أنشطة التنمية. وتلقت المجموعات الضعيفة ما يقرب من ٢٠ في المائة من مجموع الموارد. وتضرر المشروعان الإنمائيان بسبب ضعف الجهات الحكومية النظيرة، الأمر الذي أدى إلى تأخير تنفيذ الأنشطة المقررة. كما حدث تأخير في إقراض كميات كبيرة من الأغذية إلى عمليات الطوارئ والتعمير مما أخر تنفيذ هذين المشروعين.

⇦ *مشروع الصحة وتنمية المجتمعات المحلية رقم ٥٦٩١*

٤٤- بدأ تنفيذ هذا المشروع في عام ١٩٩٨، بتكلفة قدرها ١١,٦ مليون دولار، يتحمل **البرنامج** منها ٨,٩ مليون دولار، ويستهدف توزيع ١٣ ٠٠٠ طن من الأغذية على امتداد خمس سنوات. وقد عانى هذا المشروع، الذي نفذته وزارة الصحة، من تأخيرات نجمت عن تعقيد تصميمه، بالإضافة إلى تأثير الإعصار ميتش. وتبذل الجهود الآن لاستكمال توزيع الأغذية وتعزيز القدرات المحلية.

⇦ مشروع إدارة الغابات بالمشاركة رقم ٥٦٠٩

٤٥- بدأ تنفيذ هذا المشروع في عام ١٩٩٧، وتنفذه مؤسسة التنمية الحرجية في هندوراس، بتكلفة إجمالية قدرها ١٠,٨ مليون دولار يتحمل **البرنامج** منها ٧,١ مليون دولار، ليوزع ٠٠٠ ٢٢ طن من الأغذية على امتداد خمس سنوات. وأنشطته موجهة نحو تحسين الغطاء الخضري في مناطق تجمع المياه، بهدف الحد من أخطار الفيضانات وتآكل التربة والانهيارات الأرضية. وهو يشجع الأساليب الجديدة في الزراعة المختلطة بالغابات، واستخدام الأراضي بصورة رشيدة، وإدارة الغابات بالمشاركة.

٤٦- لاشك أن حدوث الإعصار ميتش في نهاية عام ١٩٩٨، قد أثر تأثيرا كبيرا على تنفيذ مشروعات التنمية. وفي هذا الصدد، فإن إدماج أنشطة عملية الطوارئ وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في مشروعي **البرنامج** الجاريين للتنمية، سمح بإحداث تأثير أكثر استدامة. والأكثر من ذلك، أن اقتراض السلع من مشروعات التنمية، سمح **للبرنامج** بأن يفي بالتزاماته بمساعدة المتضررين من دمار الإعصار ميتش، على وجه السرعة.

⇦ فعالية التكاليف

٤٧- كانت تكلفة الحصة التي تقدم بمقتضى برنامج الغذاء مقابل العمل، هي ١,٣٧ دولار، بينما كانت تكلفة حصة التغذية المدرسية التي تقدم على شكل وجبة خفيفة للغداء هي ١٥ سنتا، ولا تتعدى تكلفة كل حصة منهما ٨٨ في المائة من قيمتها في الأسواق المحلية.

٤٨- لم تكن هناك أي تأثيرات سلبية للمساعدات الغذائية على الأسواق المحلية ولا الإنتاج المحلي: فالأغذية توزع مباشرة على السكان المقصودين، ممن لا يستطيعون الحصول على الأغذية من الأسواق المحلية، كما أن الحصص الغذائية الموزعة كانت تلقى قبولا من المستفيدين حيث أن تشكيلة الأغذية كانت تتفق مع عادات الأكل المحلية. وفي أنشطة برنامج الغذاء مقابل العمل، حل توزيع الحصص "بحسب النتائج" محل نظام "يوم العمل". وقد تم تنفيذ ذلك مع مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالجنسين، بوضع حد أدنى وحد أقصى لوقت إنجاز كل نشاط. وقد سمح نظام توزيع الحصص "بحسب النتائج" بتقييم الأنشطة المنفذة في المشروعات بصورة أفضل.

٤٩- استخدمت سلع **البرنامج** في مبادلة السلع أو مقايضتها، طبقا لمعايير وإجراءات المراجعة المعمول بها في **البرنامج**. وبهذه الطريقة أمكن تبادل ٤٠٠ ٨ طن (٥٠٠ ٣ طن من القمح و٩٠٠ ٤ طن من السكر) بسلع غذائية محلية.

⇦ الرصد والإبلاغ

٥٠- يمكن تقسيم أنشطة الرصد للمشروعات الثلاثة الجارية إلى فئتين: أنشطة كمية (أنشطة ونتائجها) وأنشطة نوعية (التأثير). فنظام الحاسوب المستخدم لأغراض الرصد والتقييم في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٨٩، يستخدم برنامجا يعطي تقارير على أربعة مستويات مختلفة: القطري، والإقليمي، والبلدية، والمجتمع المحلي. وبفضل المعلومات التي يعطيها هذا البرنامج، فإن المكتب القطري يحصل على معلومات حديثة شهريا عن: عدد المستفيدين بحسب الجنس، وكمية الأغذية الموزعة، وعدد أيام العمل في برنامج الغذاء مقابل العمل، والنتائج الكمية.

٥١- وتستخرج التقارير أوتوماتيكيا باستخدام قاعدة بيانات مرجعية. وهو ما يسمح بإصدار تقارير على استمارة مبسطة في القواعد البيانية يمكن تقاسمها مع وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، من أجل إصدار الخرائط اللازمة. ويستخدم نفس نظام الرصد وكتابة التقارير في المشروعين الإنمائيين.

٥٢- ويقوم رصد الجودة على مؤشرات تفيد أن الأنشطة قد أحدثت أثرا. ومؤشرات الجودة لقياس مدى التأثير على تغيير حياة المستفيدين تتحدد في مرحلة تصميم المشروعات الجديدة. وفي نهاية عام ١٩٩٩، بدأ **البرنامج** في تطبيق مؤشرات لتقدير التأثير في خطط رصد المشروعات. وفي هذا المخطط للاستراتيجية القطرية، ستكون مشاركة المستفيدين عنصرا أساسيا، حيث سيشارك هؤلاء المستفيدون في تصميم الأنشطة وتحديدها. وستكون هناك مبادرات للتدريب على المستويين الإقليمي والمحلي، بهدف نقل المعارف بالأساليب البسيطة مثل التقدير الريفي العاجل ومنهج اقتصاد الأغذية في هندوراس.

٥٣- وتقاس مشاركة النساء المستفيدات على مستوى المجتمع المحلي والمستوى القطري، الأمر الذي يسمح للمكتب القطري بأن يحدد المناطق التي مازالت بحاجة إلى تطبيق المساواة بين الجنسين. كما سيزيد عدد موظفات **البرنامج** العاملات في أنشطة الرصد.

الاستنتاجات

٥٤- لاشك أن حافظة المشروعات والأنشطة التي نفذها **البرنامج** في هندوراس شكلت مساهمة كبيرة في تحسين الأمن الغذائي هناك. وجاءت هذه الحافظة متسقة ومتفقة دائما مع استراتيجيات الحكومة. وينبغي النظر إلى أربعة عناصر رئيسية في هذه الحافظة عند تقدير أداء **البرنامج** حتى الآن: (١) علاقتها الوثيقة بالمستفيدين، الأمر الذي أسفر عن تقديم مساعدات إلى أشد القطاعات ضعفا في حالات الطوارئ ومشروعات التنمية؛ (٢) الدروس الإيجابية المستفادة من تجربة الإعصار ميتش، وعلى الأخص تلك المتصلة بالربط الناجح بين الإغاثة في حالات الطوارئ والتطور إلى أنشطة التنمية؛ (٣) فعالية تكاليف أنشطة **البرنامج**، في زيادة القيمة الأصلية والتحويلية للمعونة الغذائية دون خلق الاعتماد على هذه المعونة أو إحداث آثار سلبية على الأسواق المحلية؛ (٤) صياغة شراكات، أتاحت الفرصة **للبرنامج** لكي يعمل مع منظمات غير حكومية متعددة الأطراف وثنائية وقطرية، ومع مؤسسات حكومية قطرية ومحلية.

٥٥- إن توزيع السلع قد زاد من الأمن الغذائي. فتوزيع الأغذية على ما يقرب من ١,٨ مليون شخص في حالات حرجة مختلفة، ساهم في تخفيف العجز الغذائي لدى الأسر في هندوراس. ولابد الآن من البحث عن طرق لتحويل الأنشطة قصيرة الأجل إلى نتائج طويلة الأجل، وذلك بربط المساعدات الغذائية بالفرص المستدامة للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، وإنعاش الأصول البشرية والإنتاجية.

٥٦- وبناء على الدروس المستفادة من عملية الطوارئ وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، لابد من زيادة التركيز على وضع استراتيجية للتخفيف من أضرار الكوارث، للاهتداء بها في تنفيذ عمليات الطوارئ في المستقبل. فقد استخدمت مخزونات **البرنامج** من الأغذية لتقديم مساعدات غذائية بأسرع وقت، وبالتالي زيادة قدرة الحكومة على الحد من تأثير الكوارث.

٥٧- أما الاستدامة، فإنها تتطلب إحداث تغييرات في نمط الإدارة المشتركة للمشروعات. فقد كان المفروض أن يؤدي تنفيذ المشروعات عن طريق هيئات حكومية إلى إقامة علاقات وطيدة وطويلة الأجل، ولكن التغييرات المستمرة في هذه الهيئات وضعفها، وقف عقبة أمام تقديم مساعدات فعالة إلى المجموعات المقصودة. فليس هناك ما يضمن أن تستمر الأنشطة بعد انسحاب **البرنامج**، أو ألا يحدث تغيير في مسار التقدم الذي تم بالفعل. ولكن إحدى الملاحظات الإيجابية، هي أن من أهم التجارب القيمة التي استفدنا منها في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٨٩، هي الربط بين تنمية القدرات الإنتاجية للمجتمعات المحلية وبين تنفيذ الأنشطة بطريقة لا مركزية بواسطة الجهات النظيرة التي شاركت في التكاليف.

٥٨- إن استدامة الاستثمارات وتنمية قدرات المستفيدين من أجل القيام بأنشطة اقتصادية، عنصران يحتاجان إلى تقييم لائق. والتحدي هنا يكمن في القدرة على ربط أعمال **البرنامج** بالأنماط الأخرى من الأعمال التي تتصل اتصالا مباشرا بالتنمية الإنتاجية. ثم أن الأعمال ينبغي أن تنفذ على آجال أطول، لكي تستوعب الزيادة في القدرات المحلية.

٥٩- ولاشك أن نقاط الضعف المؤسسية تؤثر على عمليات التنفيذ. فالتغييرات المستمرة في السياسات، وضعف الهيكل التنفيذي للحكومة والجهات النظيرة في البلديات، كانت كلها عوامل تعطل تنفيذ المشروعات. وسوف تتجه عمليات التدريب على إدارة المخاطر، وزيادة قدرات القادة المحليين على تحديد الأولويات، وربط أنشطة تخفيف حدة الكوارث بالأعمال الجارية لإعادة التعمير، إلى معالجة نقاط الضعف المؤسسية في هذا المجال.

٦٠- استفادت المرأة من مشروعات **البرنامج** على قدم المساواة. **فالبرنامج** يعطي أولوية للمجموعات الضعيفة، وعلى الأخص النساء الحوامل والمرضعات، وتعتبر المشاركة الإيجابية من جانب النساء في التخطيط والتنفيذ لجميع المشروعات شرطا لابد منه لتحقيق ذلك. فحيث أن المرأة هي التي تدير الاقتصاد المنزلي، فلابد من استشارتها باستمرار فيما يتعلق بتشكيلة الحصة الغذائية. وقد أصبح ٦١ في المائة من المستفيدين من مشروعات التنمية من النساء. ولكن الأمر مازال بحاجة إلى مزيد من التركيز على تشجيع مشاركة النساء في هياكل صنع القرار، وإدارتهن وإشرافهن على مصادر الدخل وعلى وسائل الإنتاج.

٦١- نجح **البرنامج** في تشجيع التنسيق مع الوكالات الأخرى، وعلى الأخص في تنفيذ مساعدات الإغاثة وبرامج التعمير، رغم عدم النص على ذلك صراحة في بداية المشروعات.

٦٢- اتسمت إدارة السلع التي يقدمها **البرنامج** وتوزيعها بالكفاءة والشفافية. وتتفاوت المسؤوليات والإجراءات الخاصة بهذه العمليات طبقا لنوع المشروع. ففي حالة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٨٠، كانت إدارة السلع تحت المسؤولية الكاملة **للبرنامج**، حتى تسليم الأغذية إلى الجهة النظيرة، التي تتولى المسؤولية بعد ذلك عن إدارة السلع وتوزيعها على المستفيدين. أما في حالة مشروعات التنمية، فإن الحكومة هي المسؤولة – عن طريق معهد هندوراس للأسرة والطفل – عن إدارة الأغذية تحت إشراف **البرنامج**.

توجه مساعدات البرنامج في المستقبل

تحديد المناطق الجغرافية والمجموعات المستفيدة

٦٣- الهدف الإنمائي العام **للبرنامج** في هندوراس، هو تمكين الفقراء والجوعى من سد احتياجاتهم لاستهلاك الأغذية في الأجل القصير، مع تشجيع الاستثمارات، سواء المادية أو البشرية، في أشد الأسر فقرا وضعفا، مع إعطاء الأولوية للمرأة. ومن بين المجموعات السكانية المقصودة: (١) الأطفال دون الثانية الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، والأمهات الحوامل والمرضعات، مع إيلاء اهتمام خاص بالأسر التي ترأسها نساء؛ (٢) الأطفال المعرضون لأخطار تغذوية في صفوف التعليم الابتدائي والحضانة في المدارس الريفية الفقيرة؛ (٣) الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، والموجودة في مناطق غابات مقطوعة ومعرضة للخطر.

٦٤- سيستفاد عند تحليل المستفيدين من تحليلات هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها للجوع والفقر، وأساليب المشاركة في المجتمعات المحلية. وستتم عملية الاختيار الأخيرة على أساس أخطر مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وستكون هناك معايير تكميلية في المناطق التي يعمل فيها **البرنامج** الآن، كما ينبغي أن تصمم التدخلات في المستقبل في إطار البرامج الحالية ومشروعات التنمية الريفية، حتى يمكن أن يبدأ العمل في نفس الوقت الذي تبدأ فيه جهود الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف تحصل المناطق الجغرافية المعرضة للكوارث المتكررة على اهتمام خاص. وستكون أكثر الأسر معاناة من انعدام الأمن الغذائي في كل هذه الأنشطة هي التي ستوجه إليها المساعدة.

٦٥- وقد أكدت تحليلات هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها أن جميع البلديات البالغ عددها ٩٦ بلدية، والتي تعاني من سوء التغذية "الحاد"، وعلى الأخص ٧٩ في المناطق القريبة نسبية التي تضم محافظات ينتشر فيها سوء التغذية (انتبوكا، وليمبيرا، ولاباز، وكوبان، وسانتا باربارا، وأوكوتبيك)، ينبغي أن تكون مناطق جغرافية مستهدفة، لأنه من الواضح أنها مناطق تتسم بحدة انعدام الأمن الغذائي والفقر في البلاد.

٦٦- إن المساحات ذات الأولوية توجد في المناطق المعرضة بشدة لخطر الجفاف، والتي تعتمد على دورة زراعية سنوية واحدة إنتاج الحبوب الأساسية. وهذه البلديات توجد في المحافظات الغربية والجنوبية، بما فيها البلديات التي تضم الأقليات العرقية. وتتسم هذه المناطق بضعف الموارد الإنتاجية وانخفاض جودة التربة، وارتفاع الأضرار البيئية، وقلة الاستثمارات العامة في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وانخفاض فرص العمل الجديدة، ونقص رؤوس الأموال، وعدم وجود خدمات معاونة لتوليد الدخل.

تحديد أهم مجالات المساعدات

٦٧- طبقا لقرار المجلس التنفيذي ١٩٩٩/م ت-س/٢، فسوف يركز **البرنامج** أنشطته في مجال التنمية على خمسة أهداف. ويتناول مخطط الاستراتيجية القطرية هذا أربعة أهداف من أهداف تعزيز التنمية، هي الأهداف الأول والثاني والرابع والخامس، وهي: تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية الاحتياجات التغذوية الخاصة والاحتياجات الصحية المرتبطة بالتغذية، وتمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لتكرار حدوثها، وتمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى موارد عيش دائمة.

⇦ *تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية الاحتياجات التغذوية الخاصة والاحتياجات الصحية المرتبطة بالتغذية*

٦٨- يعتبر الاهتمام بهذه المجموعات الضعيفة إحدى أولويات **البرنامج** في هندوراس، نظرا لارتفاع معدلات الوفيات وسوء التغذية بين الأمهات والأطفال الرضع. ويهدف المشروع ٥٦٩١، إلى تحسين صحة أغلب المجموعات الضعيفة وتحسين أحوالها التغذوية (١٠٦ ٠٠٠ مستفيد مباشر) وكذلك تعزيز القدرات المحلية عن طريق التدريب وإعادة بناء البنية الأساسية المجتمعية/ الأسرية. ومسؤولية التنفيذ الحالية هي مسؤولية مشتركة لوزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية، بمشاركة لجنة البلدية والمساعدات الفنية التي تقدمها منظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية، وسوف تستمر المسؤولية في المستقبل بنفس وضعها الحالي.

⇦ *تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال تلقي التعليم والتدريب*

٦٩- لاشك أن التعليم الأساسي (دور الحضانة والتعليم الابتدائي) هو مساهمة لا غنى عنها باتجاه تخفيف وطأة الفقر والجوع، وتحسين حياة البشر. ولاشك أن أهداف مشروع التغذية المدرسية سوف تحفز على قيد الأطفال في المدارس وعلى زيادة انتظامهم في الدراسة. وسوف تتولى وزارة التعليم مع مكتب الرئيس تنفيذ مشروع الصحة والتغذية الكاملة، باستخدام موارد نظيرة لتمويل بعض الأنشطة مثل حدائق الخضر المدرسية، ومعالجة الديدان الطفيلية، وإقامة البنية الأساسية المدرسية. وستشمل مساعدات **البرنامج** تقديم أغذية مدعمة لزيادة انتظام نحو ٢٠٠ ٠٠٠ تلميذ في الدراسة سنويا، وبالأخص البنات. وسوف ينفذ هذا النشاط بالمشاركة، على أن يتولى **البرنامج** ووزارة التعليم متابعته. وقد استخدمت مساهمة الولايات المتحدة في برنامج التغذية المدرسية كمنحة مقابلة مع الموارد المالية التي قدمتها الحكومة والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف مثل مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي.

⇦ *تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى موارد عيش دائمة*

٧٠- توجه الأنشطة نحو إنعاش وصيانة الموارد الطبيعية، وحماية الغابات، وإدارة تجمعات المياه، وإدخال أساليب مستدامة للزراعة المختلطة بالغابات. وتنفذ هذه الأنشطة في مشروع إدارة الغابات بالمشاركة (هندوراس ٥٦٠٩)، الذي سيزيد من الدخل ومن الأمن الغذائي لنحو ١٧ ٠٥٥ أسرة في ٢٦٢ قرية. ونلاحظ هنا أن نهج المشاركة والتمايز بين الجنسين متكاملة بدرجة كبيرة، وسوف تزيد من احتمالات الاستمرارية.

⇦ *التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة لتكرار حدوثها.*

٧١- نظرا لارتفاع معدلات تعرض هندوراس للكوارث الطبيعية، وبناء على الدروس المستفادة من الإعصار ميتش، فسوف يساعد **البرنامج** – من خلال مشروعات الغذاء مقابل العمل – أنشطة التأهب والتخفيف من آثار الكوارث في المناطق المعرضة لتكرار حدوثها، بما يسمح لنحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص من المعرضين للخطر أن يحققوا أمنهم الغذائي. وقد بدأت المساعدات بأن أقام نظام تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها نظاما للمعلومات ورسم الخرائط لانعدام الأمن الغذائي. وسوف ترتبط هذه المبادرة باللجنة الحكومية للتخطيط لحالات الطوارئ، بهدف توفير قدر أكبر من الموارد والتوسع في تغطية إدارة الكوارث والتخطيط لحالات الطوارئ.

مجال البرمجة المشتركة

٧٢- سيتم تنسيق مخطط الاستراتيجية القطرية هذا مع الدورة البرامجية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى. فموظفو **البرنامج** يشاركون بنشاط في مختلف أفرقة المهام التابعة للأمم المتحدة، مساهمين بتحليلاتهم ومدخلاتهم في لجنة التنسيق الإدارية وفي التحليلات الجارية لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وكجزء من استراتيجية تعاونية للأمم المتحدة مع منظمة الصحة العالمية/ ومنظمة الصحة لدول أمريكا اللاتينية، ومنظمة اليونيسيف، **و**منظمة الأغذية والزراعة، **و**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة سيولى اهتمام خاص بتحديد المستفيدين في المناطق الجغرافية ذات الأولوية التي تم تحديدها في صورة مشتركة، وإلى صحة وتغذية الأطفال والنساء والتعليم، والموارد الطبيعية، وتخفيف حدة الكوارث، وتعزيز منظمات المجتمعات المحلية. وستستمر عمليات البرمجة المشتركة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية تشكل عنصرا أساسا في تنفيذ المشروعات.

أساليب المساعدة وجوانب التشغيل

٧٣- ستهتدي التدخلات في المستقبل بالخطوط التالية: (أ) ستكون المعونات الموجهة قائمة على النتائج؛ (ب) ستكون الأسرة هي نواة المساعدة، مع الاهتمام بشكل خاص باحتياجات المرأة؛ (جـ) ستشجع أنشطة بناء القدرات المحلية. وسوف يركز **البرنامج** على برامج الغذاء مقابل العمل، والتغذية التكميلية للمجموعات الضعيفة والتغذية المدرسية. ونظرا لأن المعونة الغذائية ينبغي أن تقدم حينما وأينما كانت ضرورية، وأنها ينبغي أن تترك وراءها أصولا تعيش طويلا، وأنها ينبغي أن تنطوي على أنشطة لتخفيف وطأة الكوارث، فسوف يكفل **البرنامج** تقديم معوناته الغذائية في حينها، ويرصد أي تغييرات في دخل الأسرة ومستوى تغذيتها، والتغييرات التي تحدث في أنماط الإنتاج، وتغيرات أسعار الأسواق المحلية، وتراجع معدلات انتشار الأمراض. وسوف تصاغ مشروعات الغذاء مقابل العمل، وتغذية المجموعات الضعيفة، والتغذية المدرسية، مع مراعاة أوقات الحصاد الموسمية، وتوافر العمالة الموسمية، والفترات الحرجة بالنسبة لقطاعات معينة في البلد. وسيتولى المكتب القطري شراء السلع المحلية عندما يكون ذلك مناسبا، وهو ما سيساعد بالتالي في تشجيع الإنتاج المحلي. ستحتاج هذه الاستراتيجية إلى بعض المساهمات النقدية.

٧٤- ولاشك أن مشاركة المستفيدين، وبالأخص النساء في جميع دورات المشروع وعلى الأخص مستوى اتخاذ القوار وإدارة الأغذية ومناولتها، سيضمن نتائج إيجابية لأنشطة **البرنامج**. وسيكون هناك حرص شديد على تطبيق التقدير الريفي العاجل لتحديد واختيار الأنشطة ومعرفة المستفيدين على مستوى المجتمع المحلي (الاختيار الذاتي).

٧٥- وستظل مشاركة المنظمات المدنية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والنقابات والمنظمات الحكومية، ملمحا أساسيا لأنشطة **البرنامج**، وستراعي هذه المشاركة عملية اللامركزية التي تطبقها الحكومة.

٧٦- سيتم تنسيق الطرائق المشتركة عن طريق مبادرات لجنة التنسيق الإدارية/ إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، التي ستنسق بدورها مع الدورة البرامجية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في هندوراس (٢٠٠٢-٢٠٠٦).

٧٧- سيتم الشراء محليا عندما يكون هو الأفضل للعملية. وستتم عمليات شراء البذور وتوزيعها في حالة الطوارئ، باستخدام الأموال الثنائية المتوافرة بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة.

٧٨- ويحتاج **البرنامج** إلى مزيد من المناصرة على المستوى الحكومي حتى يكون لتدخلاته في المستقبل قدر أكبر من التماسك والتكامل. وسوف يواصل **البرنامج** مشاركته في عملية التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وعلى الأخص في تنفيذ استراتيجية الحكومة للتخفيف من وطأة الفقر، بما في ذلك تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الصحية والتعليمية ببرامج تغذوية، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة. وقد التزمت المشروعات الإنمائية الجارية بالفعل بتقديم ٥,٨ مليون دولار حتى الآن كموارد نظيرة، لتغطية تكاليف التشغيل والنقل والإمداد. كما التزمت الحكومة بمبلغ ١,٣ مليون دولار لمبادرة التغذية المدرسية.

٧٩- وفي إطار الاستراتيجية الحالية للبرنامج (١٩٩٨/٢٠٠٢) فإن المشروعين الإنمائيين ينبغي إعادة النظر فيهما، وإدخال التعديلات اللازمة لحالات الطوارئ، اتساقا مع تغييرات الاستراتيجية الجديدة وتوجهاتها. وسيسعى المشروع رقم ٥٦٠٩، إلى حماية الموارد القطرية بهدف الحد من تعرضها للكوارث الطبيعية. أما المشروع رقم ٥٦٩١، فسوف يدمج في مبادرات **البرنامج** الأخرى، مثل التغذية المدرسية، وبناء قدرات البلديات. وبالنسبة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٨٩، فسوف تنتهي في شهر يونيو/ حزيران ٢٠٠١، وستنفذ مبادرة التغذية المدرسية لمساعدة ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل يعيشون في أشد البلديات تعرضا لانعدام الأمن الغذائي.

الشراكات

٨٠- الشراكة من أقوى الجوانب التي يعتمد عليها البرنامج في هندوراس. فمنذ الإعصار ميتش، احتفظ **البرنامج** بعلاقات وعمل مع ثلاث جهات مانحة متعددة الأطراف وثنائية (الوكالة الأمريكية للمعونة الدولية، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية) و٣٠ وكالة دولية (الوكالة الألمانية للتعاون الفني، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومنظمة كير، ومنظمة الرؤية العالمية، والخطة الدولية للتبني، وإغاثة الطفولة، وأطباء بلا حدود، وأطلس لوجستيك، والصليب الأحمر، وغيرها)، و٤٥ منظمة قطرية غير حكومية، و١٢١ بلدية، وعدد كبير من السلطات/ الهيئات، و٥ مجموعات محلية، و١٩ منظمة حكومية، وغيرها. وقد أسفر هذا التنفيذ المشترك عن إقامة شبكة قطرية تهدف إلى تخفيف وطأة الفقر وإعادة البنية الأساسية التي دمرها الإعصار، وتعزيز القدرات المحلية من أجل التنمية المستدامة للفقراء والجوعى.

٨١- وتعتبر الشراكة واحدة من أهم المعايير التي يعتمد عليها **البرنامج** في تنفيذ استدامة المساعدات الإنمائية. ويمكن أن يتم ذلك بصورة فعالة بالجمع بين المعونة الغذائية وبين موارد **البرنامج** الأخرى. وتقدم الجهات الحكومية النظيرة المسؤولة عن المشروعات الإنمائية ٣٠ في المائة تقريبا من كل تكاليف تنفيذ المشروعات، بينما تساهم المنظمات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والبلديات، بالموظفين والمخازن والموارد المحلية كقيمة مضافة لمساعدات **البرنامج**.

٨٢- وسوف تستفيد عمليات تنسيق وتنفيذ الأنشطة في المستقبل من الشبكة القطرية الحالية التي سبقت الإشارة إليها، ومن الجهات الحكومية النظيرة المسؤولة عن مختلف المشروعات والأنشطة. وسوف يتم تدريب المشاركين على الوعي بقضايا التمايز بين الجنسين، كما ستكون هناك مذكرة تفاهم تتناول التزامات **البرنامج** تجاه النساء. وقد وقعت اتفاقيات خاصة بين مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي والقطاع الخاص، بهدف استكمال الموارد اللازمة لأنشطة **البرنامج** بما يتسق مع استراتيجية الحكومة للحد من الفقر.

أهم القضايا والمخاطر

٨٣- رغم جهود الحكومة في إطار الاستراتيجية التي ووفق عليها مؤخرا للحد من الفقر (يونيو/حزيران ٢٠٠٠)، فلم تعد حتى الآن خطة قومية للأمن الغذائي. ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية تعطي إطارا للمساعدات الغذائية المحتملة من **البرنامج**. كما أنها تمثل فرصة لضمان تنسيق السياسات بين الحكومة ومختلف الوكالات المتعاونة. وسوف يشارك **البرنامج** بصورة إيجابية في هذه المبادرة. وفي دعم المشاركة العريضة للمنظمات التي أقام معها شراكات تعاونية.

٨٤- قد يتعطل تنفيذ أنشطة **البرنامج** بسبب العقبات التالية: ضعف القدرة المؤسسية على تنفيذ المشروعات، ونقص الموارد النظيرة، ونقص الأموال الحكومية لإصلاح البنية الأساسية المجتمعية المدمرة، وضعف القدرة الإدارية على مستوى البلدية للنهوض بعملية اللامركزية الحكومية.

٨٥- ومساهمة من **البرنامج** في استمرارية الأنشطة، سيواصل دعم شبكة المنظمات المحلية، بما يسمح بزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية المحلية. وإزاء المسؤوليات التي ستتحملها هذه المنظمات في المستقبل، فسوف يركز **البرنامج** على هذه المبادرات، ويكملها بهدف تعزيز قدراتها على التنفيذ.

٨٦- وخلال العشرين عاما الماضية، شهدت هندوراس زيادة في تواتر الكوارث الطبيعية، فمن الجفاف في الأقاليم الوسطى والجنوبية، إلى انهيار الأراضي في الغرب، والفيضانات في الشمال. وينوي **البرنامج** مواصلة دعم جهود الحكومة من أجل تلافي الكوارث وتخفيف حدتها، من أجل تقليل آثارها على السكان. وأي كوارث حادة أخرى، مثل الإعصار ميتش، قد تستلزم تعديل المناطق المستهدفة الواردة في مخطط الاستراتيجية القطرية.

الملحق

الخريطة ١: البلديات التي ينخفض فيها الرقم الدليلي للتنمية البشرية

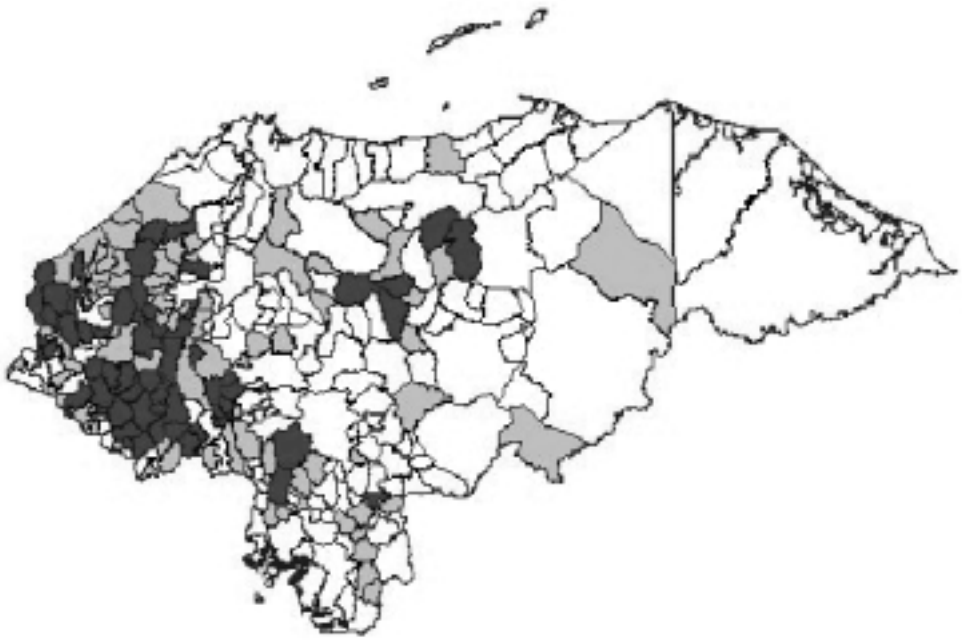

مفتاح الخريطة

حدود المحافظات

حدود البلديات

الرقم الدليلي للتنمية البشرية

٠,١٨ – ٠,٤ (٥٩ بلدية)

٠,٤ – ٠,٥ (٨٣ بلدية)

وحدة تحليل هشاشة الأوضاع في هندوراس

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلـــد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.

الخريطة ٢: بلديات ينتشر فيها سوء التغذية بدرجة "عالية جدا"

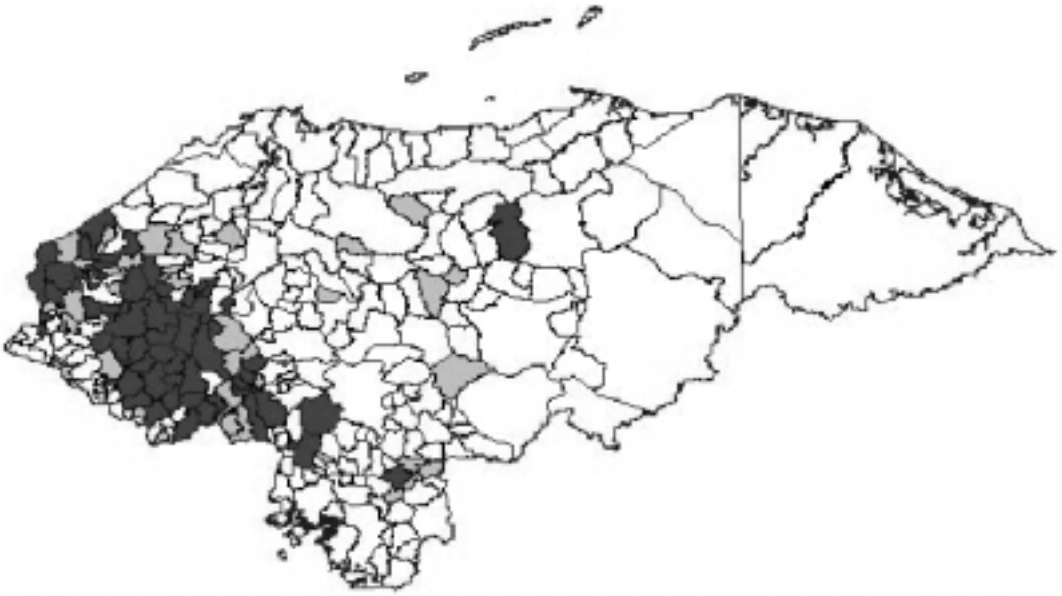

مفتاح الخريطة

حدود المحافظات

حدود البلديات

بلديات تتميز بسوء التغذية 'المرتفع جدا'

٦٠% — ٨٩% (٦٠ بلدية)

٥٢% — ٦٠% (٣٦ بلدية)

وحدة تحليل هشاشة الأوضاع في هندوراس

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلـــد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.